

Distr.: General  
31 December 2022  
Arabic  
Original: English



رسالة مؤرخة 23 كانون الأول/ديسمبر 2022 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس  
لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 2653 (2022) بشأن هايتي

يشرفني أن أحيل طيه تقرير لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 2653 (2022) بشأن  
هايتي، الذي يتضمن سرداً لأنشطة اللجنة في الفترة من 21 تشرين الأول/أكتوبر إلى 31 كانون الأول/  
ديسمبر 2022. ويُقدّم هذا التقرير، الذي وافقت عليه اللجنة، وفقاً لمذكرة رئيس مجلس الأمن المؤرخة  
29 آذار/مارس 1995 (S/1995/234).

وأرجو ممتناً إطلاع أعضاء مجلس الأمن على نص هذه الرسالة والتقرير المرفق بها وإصدارهما  
باعتبارهما وثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) ميشيل كزافيي بيانغ

رئيس

لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 2653 (2022) بشأن هايتي



## تقرير لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 2653 (2022) بشأن هايتي

### أولاً - مقدمة

- 1 - يغطي هذا التقرير المقدم من لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 2653 (2022) بشأن هايتي الفترة من 21 تشرين الأول/أكتوبر إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022. وهو التقرير السنوي الأول للجنة.
- 2 - وتألف مكتب اللجنة من ميشيل كزافييه بيانغ (غابون) رئيساً.

### ثانياً - معلومات أساسية

- 3 - أنشأ مجلس الأمن اللجنة بموجب القرار 2653 (2022)، وفرض حظراً على السفر وتجميداً للأصول وحظراً للأسلحة محدد الأهداف على الكيانات والأفراد الذين تدرج اللجنة أسماءهم في قائمة الخاضعين لهذه التدابير بصفتهم مسؤولين عن الإجراءات التي تهدد السلام أو الأمن أو الاستقرار في هايتي، أو متواطئين أو مشاركين فيها سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة. واللجنة مكلفة، في جملة أمور، برصد تنفيذ تدابير الجزاءات، والنظر في طلبات الاستثناء والبت فيها، وتحديد الأفراد والكيانات الذين سيخضعون لتدابير الجزاءات.
- 4 - وبموجب القرار نفسه، أنشأ مجلس الأمن فريقاً مؤلفاً من أربعة خبراء يعمل بتوجيه من اللجنة.
- 5 - وإضافة إلى ذلك، أكد مجلس الأمن في ذلك القرار أنه سيبقي الحالة في هايتي قيد الاستعراض المستمر وسيكون على استعداد لاستعراض مدى ملاءمة التدابير الواردة في القرار، بما في ذلك تعزيز التدابير أو تعديلها أو تعليقها أو رفعها، حسبما تدعو إليه الحاجة في أي وقت في ضوء التقدم المحرز بشأن النقاط المرجعية الرئيسية على النحو المحدد في الفقرة 25 من القرار. وطلب المجلس إلى الأمين العام أن يجري تقييماً للتقدم المحرز بشأن المعايير المرجعية الرئيسية المحددة في الفقرة 25 من القرار بالتشاور الوثيق مع فريق الخبراء، في موعد أقصاه 15 أيلول/سبتمبر 2023.

### ثالثاً - موجز أنشطة اللجنة

- 6 - لم تعقد اللجنة أي اجتماع في عام 2022، وأجرت عملها من خلال الإجراءات الخطية.
- 7 - وفي 21 كانون الأول/ديسمبر، قدّم الرئيس، في تقريره عن فترة السنتين يوماً إلى مجلس الأمن، لمحة عامة عن العمل الذي أنجزته اللجنة وفقاً للفقرة 19 (هـ) من القرار 2653 (2022).
- 8 - ووجّهت اللجنة رسالتين إلى جهتين من أصحاب المصلحة فيما يتعلق بتنفيذ تدابير الجزاءات.

### رابعاً - الاستثناءات

- 9 - ترد الاستثناءات من تجميد الأصول في الفقرة 7 من القرار 2653 (2022).
- 10 - وترد الاستثناءات من حظر السفر في الفقرتين 3 و 5 من القرار 2653 (2022).

11 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تتلق اللجنة أي طلبات للحصول على استثناء.

## خامسا - قائمة الجزاءات

12 - ترد معايير تحديد الأفراد والكيانات الخاضعين لحظر السفر وتجميد الأصول في الفقرتين 15 و 16 من القرار 2653 (2022).

13 - وقد حدد مجلس الأمن، بموجب قراره 2653 (2022)، فردا واحدا لإدراج اسمه ضمن قائمة الأشخاص الخاضعين لحظر السفر وتجميد الأصول وحظر الأسلحة المحدد الأهداف.

14 - وفي نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، كان هناك فرد واحد مدرج في قائمة جزاءات اللجنة.

## سادسا - فريق الخبراء

15 - في 30 كانون الأول/ديسمبر، عقب اتخاذ مجلس الأمن القرار 2653 (2022) في 21 تشرين الأول/أكتوبر، عين الأمين العام أربعة أفراد من ذوي الخبرة في مجالات الجماعات المسلحة والشبكات الإجرامية والأسلحة والشؤون المالية والشؤون الإنسانية، للعمل في الفريق وتنتهي ولاية الفريق في 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2023.

## سابعا - الدعم الإداري والفني المقدم من الأمانة العامة

16 - قدّمت شعبة شؤون مجلس الأمن الدعم الفني والإجرائي إلى رئيس اللجنة وأعضائها. وقدّم الدعم الاستشاري أيضا إلى الدول الأعضاء لتعزيز فهم نظام الجزاءات وتسهيل تنفيذ تدابير الجزاءات. وقدّمت إلى الأعضاء الجدد في المجلس أيضا إحاطات توجيهية لتعريفهم بالمسائل المحددة ذات الصلة بنظام الجزاءات. واستكمالا لتلك الإحاطات الإعلامية، أجرت الأمانة العامة في الفترة من 2 إلى 4 كانون الأول/ديسمبر دورة تدريبية ثانية تتناول القضايا المتعلقة بتصميم الجزاءات وتنفيذها ورصدها وتقييمها وتعديلها وإعادة تصميمها لصالح الأعضاء الجدد في المجلس.

17 - ودعما للجنة في مهمة استقدام خبراء مؤهلين تأهيلا جيدا للعمل في أفرقة رصد الجزاءات بشتى أنواعها، أطلقت الشعبة في 25 تشرين الأول/أكتوبر وحدة نمطية في إنسبيرا لإدارة مجموعة مقدمي الطلبات من الخبراء الحاليين والمحتملين. وعلاوة على ذلك، نظّمت الشعبة مناسبة للتوعية في 27 تشرين الأول/أكتوبر لاجتذاب المزيد من النساء للانضمام إلى أفرقة الخبراء وإلى مجموعة الخبراء. وفي 8 كانون الأول/ديسمبر أرسلت مذكرة شفوية إلى جميع الدول الأعضاء لطلب تسمية مرشحين مؤهلين لفريق الخبراء. وإضافة إلى ذلك، وُجّهت مذكرة شفوية إلى جميع الدول الأعضاء في 27 تشرين الأول/أكتوبر لإخطارها بالشواغر المقبلة في فريق الخبراء وتقديم معلومات عن المواعيد الزمنية للاستقدام ومجالات الخبرة الفنية والمتطلبات ذات الصلة. وفي 24 تشرين الأول/أكتوبر، نُشرت أيضا إعلانات عن الشواغر على الإنترنت في بوابة الوظائف التابعة للأمم المتحدة (<https://careers.un.org>).

18 - ونظمت الأمانة حلقة عمل مشتركة بين الأفرقة يومي 6 و 7 كانون الأول/ديسمبر، ضمت فريقاً رفيع المستوى تناول الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وأهمية تعميم مراعاة المنظور الجنساني في شتى أنواع أفرقة رصد الجزاءات. وعُقدت حلقة عمل للخبراء بشأن تقنيات التحقيق يومي 8 و 9 كانون الأول/ديسمبر.

19 - وواصلت الأمانة العامة تحديث وتعهد القائمة الموحدة لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وقوائم الجزاءات الخاصة بكل لجنة باللغات الرسمية الست وأشكال عرضها الثلاثة. وعلاوة على ذلك، أدخلت الأمانة العامة تحسينات تتعلق بفعالية استخدام القوائم وإتاحة الاطلاع عليها، فضلاً عن مواصلة تطوير نموذج البيانات بجميع اللغات الرسمية الست، وهو النموذج الذي اعتمدته في عام 2011 اللجنة العاملة بموجب القرارات 1267 (1999) و 1989 (2011) و 2253 (2015) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، على نحو ما طلبه المجلس في الفقرة 54 من قراره 2368 (2017). وقد أنجز تنفيذ نموذج البيانات المعزز والتطبيق الداعم له، وتعكف الشعبة على ترحيل البيانات من قائمة الجزاءات بجميع اللغات الرسمية والتحقق منها. وفي أيار/مايو، نشرت الشعبة جدولاً بتحديثات القائمة الموحدة التي نفذت منذ عام 2018.